

## 45- التعليق على كتاب الكافي باب الرهن 11 ربيع أول 3441 هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشبيخنا ولو والديه والمشايخ ولجميع المسلمين. امين. قال الشيخ بن قدامة رحمه الله تعالى في كتابه الكافي في - 00:00:02

في باب الرهن قال رحمه الله فصل ولو كان عليه الفان لرجلين فادعى كل واحد منهما انه ونهن عبده بيده. فانكرهما حلف لهما. وان صدق احدهما او قال هو السابق سلمه اليه وحلف وحلف للاخر. وانك لو العبد في يد احدهما فعليه للاخر قيمته تجعل رهنا - 00:00:21

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه قال رحمه الله فصل ولو كان عليه الفان لرجلين فادعى كل واحد منهما انه رهنه عبده بيده. يعني - 00:00:44

او الراهن عنده عبد والمرتهن والمرتهن كل واحد منهما يدعى انه رهنه هذا العبد بالدين. فانكرهما يعني قال لم ارهن حلف لهم فيحلف بالاول والثاني قال يعني قل ولان كل واحد منهما مدع - 00:01:01

قال وان صدق احدهما يعني قال للاول او للثاني او قال هو السابق سلمه اليه وحلف للاخر للاول او للاخير ويحلف للثاني انه ما رهنه هذا العبد. نعم رحمه الله وانك لو العبد في يد احدهما فعليه للاخر قيمته تجعل رهنه لانه فوته على الثاني باقراره للاول - 00:01:24

او بتسليمه اليه وقال وقال القاضي هل يرجح صاحب اليد او المقر له؟ يحتمل وجهين. وان نعم لا ريب ان اليد مرجحة اذا كان العبد بيد احدهما فالايد ترجح ان هو ان هو الصادق الا ان يأتي الثاني ببيانه تنتفي - 00:01:51

مدعاء الاول احسن الله اليك قال رحمه الله وان قال لا اعلم المرتهن منهما او السابق حلف على ذلك والقول قول من هو في يده منهما مع يمينه وان كان في ايديهما او يد غيرهما فالحكم في ذلك كالحكم فيما اذا ادعيا ملكه. نعم - 00:02:16

يتداعى عينا تكون بيد احدهما وتارة تكون بايديهما. وتارة تكون بيد المالك وتارة لا تكون بيد احد وسيأتي بالدعوى ان شاء الله نعم احسن الله اللقاء رحمه الله فصل من ادعى على رجلين انهم رهنه عبدهما بيده. فانكره فالقول قولهما. وان شهد كل واحد منهما على الاخر قبلت شهادته - 00:02:36

لانه لا يجلب بهذه الشهادة نفعا ولا يدفع بها ضررا وان اقر احدهما وحده لزم في نصيبيه وتسمع شهادته على صاحبه لما ذكرناه. نعم.

لان هذه الشهادة لا يجذب بهذه - 00:03:04

الشهادة نافعا ولا يدفع بها فهو ليس متهم فتقابل شهادته احسن الله اليك رحمه الله فصل وان ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط.

فالقول قوله لانه امين فاشبه المودع. وان ادعى - 00:03:18

فيه وجهاً احادهما يقبل قوله لذلك والثاني لا يقبل. لان لانه قبضه لنفسه. فلم يقبل قوله في الرد كالمستأجر طيب يقول وان ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط فالقول قوله لانه امين لامين فالقول قوله من قلنا ان القول قوله فالقول قوله مع يمينه وقوله وان ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط فالقول قوله بيمينه بان القاعدة ان كل من قلنا ان القول قوله فالقول قوله من قلنا ان القول قوله مع يمينه وقوله وان ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط فالقول قوله لانه امين لامين - 00:03:35

او من وكيله فالامين لا ضمان عليه اذا تلفت العين تحت يده الا بتعد او تفريط. والتعدى فعل ما لا يجوز والتفريط ترك ما يجب فالقول قوله لانه امين لكن القول - 00:04:00

قوله بيمينه بان القاعدة ان كل من قلنا ان القول قوله فالقول قوله مع يمينه وقوله وان ادعى المرتهن هلاك الرهن بغير تفريط فالقول قوله لانه ادين بالتفلفف اذا ادعى التلف بامر ظاهر فحينئذ يكلف البينة على اقامة هذا الامر الظاهر - 00:04:17

لو قال مثلا رهنه شاة فقال ماتت نعم يقبل لكن لو قال لما رهنه الشيخ قال اتنى لصوص او جاءت صواعق وامطار واهلكتها. هذا امر ظاهر. يكلف اقامة البينة والفرق بينهما ان الامر الظاهر لا يعسر ولا يصعب - 00:04:45

اقامة البينة عليه بخلاف الامر الخفي قال وان ادعى الرد ففيه وجهان يعني لو ادعى المرتهن رد الرهن الى الراهن فيه وجهان هل يقبل او لا يقبل؟ قال احدهما يقبل قوله بذلك. والثاني لا يقبل لانه قبضه لنفسه - 00:05:07

وهذا هو الصحيح انه لا يقبل بان الاصل عدم الرد وهو لم يقبض العين هنا لمصلحة مالكها وانما قبض العين لمصلحة نفسه ومصلحة المالك. فالمنفعة ليست متحمضة للمالك وقد سبق لنا ان الامرين اذا ادعى الرد - 00:05:28

فلا يخلو من ثلاث حالات الحالة الاولى ان يكون قد قبض العين لمصلحة نفسه فالمستعير فلا يقبل قوله في الرد. لأن الاصل عدم الرد والحال الثانية ان يقبض العين لمصلحة المالك - 00:05:52

المودع فيقبل قوله في الرد ولا يقال ان الاصل عدم الرد. نعم الاصل عدم الرد. لكن هذا الاصل عارضه. اصل اقوى منه وهو الاحسان والحل الثالثة ان يقبض العين لمصلحة نفسه ومصلحة المالك - 00:06:13

المستأجر والمرتهن فلا يقبل قوله في الرد لأن الاصل عدم الرد. وليس هناك احسان حتى يتدرج على آآ الاصل. نعم احسن الله اليك قال رحمة الله وان اعتق الراهن الجاري او وطئها وادعى انه باذن المرتهن فانكره. فالقول قول مرتهن لأن الاصل معه. وانك لقضى عليه - 00:06:36

وان صدقه فاتت بولد فانكر المرتهن مدة الحمل. فالقول قوله لأن الاصل عدمها يعني لو لو اعتق الجارية الراهن اعتق الجارية او وطئها مع انه ممنوع من وطئها ودعى انه باذن فانكر المرتهن - 00:07:04

فالقول قوله لأن الاصل عدم الاذن الاصل عدم وجود الابل. وانك قضي عليه. يعني يقضي عليه بالنكوب وان صدقه المرتحن فاتت بولد فانكره مرتهن مدة الحمد فالقول قوله لأن الاصل - 00:07:22  
عدمها نعم رحمة الله وان وطأها المرتهن باذن الراهن وادعى الجهة وكان مثله يجهل ذلك فلا حد عليه لأن الحد يدراً شبهاً ولا مهر لانه حق للسيد فسقط باذنه. والولد حر يلحقه نسبة. لانه من وطئ شبهة. ولا تصير - 00:07:40  
ام ولد لانه لا ملك له فيها. وان لم تكن له شبهة فعليه الحج والمهر وولده رقيق. طيب. وان وطأها المرتهن الان سبق انه الراهن لا يجوز. لكن لو فعل - 00:08:02

فلا فلا يترتب عليه حكم من حيث الحد ونحوه. لانها ملك له. لكن لو ان المرتهن هو الذي وطئ. يقول وان وطأ المرتهن باذن ودع الجهة وكان مثله يجهل ذلك فلا حد عليه لأن الحدود تدرى بالشبهات. ولا مهر لأن المهر حق للسيد فسقط - 00:08:16  
والولد حر يعني ما تلده هذه الامة الموضوعة حر لانه وطأ شبهة قال ولا تصير ام ولد بان هذا الوضع لم يكن عن ملك. لأن ام الولد هي الامة التي وطأها سيدها. اما من وطئها - 00:08:38

السيد فلا تكونوا ام ولد. قال وان لم تكن له شبهة في ان كان عالما فعليه الحد والمهر وورده رقيق. يعني ان الحكم تعكس نعم احسن الله اليك رحمة الله كتاب التفليس - 00:08:55

ومن لزمه دين مؤجل لم يجز مطالبته به. لانه لا يلزمته اداوه قبل اجله. ولا يجوز الحجر عليه به لانه لا يستحق حق المطالبة به فلم يملك منه من التصرف في ماله بسببه. طيب قال رحمة الله كتاب التفليس - 00:09:14  
التفليس مصدر فلس يقال فلس الحكم الرجل تفليسا اي حكم بافلاسه ومنعه من التصرف في ماله والمفلس من عنده مال لا يفي بكل ما عليه من الدين وان شئت فقل من دينه اكثر من ماله - 00:09:32

والفرق بين المفلس والمفلس ان المفلس هو المعدم ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم اتدرون من المفلس قالوا المفلس من لا درهم له ولا متعاف والمراد به هنا في قوله نعم التفليس المراد به من ماله اقل من دينه وان لم يؤجر عليه - 00:10:01  
اما المفلس فهو الذي حكم الحكم بفلسه والحجر عليه اذا الفرق بين المفلس والمفلس ان المفلس هو المعجم واما المفلس فهو الذي حكم الحكم بفلسه والحجر عليه وذكر المؤلف هنا في هذا الباب ذكر احكام الحجر - 00:10:32

ولهذا قال لانه لا يلزم اداء قبل اجره ولا يجوز الحجر عليه به والحجر في اللغة بمعنى الممنوع والتضييق ومنه سمي الحرام او العقل حجرا الحرام يسمى حجرا لان الانسان ممنوع منه - [00:11:00](#)

والعقل يسمى حجرا لانه يمنع صاحبه من ارتكاب ما يصبح وما تضر عاقبته ومنه قول الله تعالى هل في ذلك قسم لذى حجر؟ يعني لذى عقل اما شرعا بل اما اصطلاحا فالحجر منع الانسان من التصرف في ماله - [00:11:27](#)

منع الإنسان من التصرف في ماله فهو شرعا منع خاص لأن قلنا انه في اللغة الممنوع والتضييق. لكنه في الشرع منع خاص. وهذا هو الغالب ان الحدود الشرعية ان الحدود الشرعية اقل من المعاني اللغوية. وقد يكون العكس - [00:11:55](#)

فيكون المعنى الشرعي اوسع من المعنى اللغوي الایمان فانه في اللغة بمعنى التصديق وفي الشرع يشمل تصديق القلب واللسان والجوارح وكذلك ايضا الرضاع هو شرعا اوسع منه لغة لأن الرضاعة لغة مص اللبن من الثدي - [00:12:18](#)

اما شرعا فهو نص اللبن من الثدي او شربه والحجر نوع الاول حجر لحظ الغير. يعني حجر الانسان الحجر على الانسان لحظ غيره كالحجر على مفلس في حظ الغرماء - [00:12:44](#)

والحجر لحظ الغير انواع كثيرة لا يتقييد بالحجر على المفلس في حظ الغرماء منها الحجر على المفلس كما ذكرنا ومنها ايضا الحجر على المريض مرظ الموت المخوف فيما زاد على الثالث لحظ الورثة - [00:13:10](#)

هذا حجر وكذلك على الراهن الحجر على المرتهن بعد لزومه والحجر على القن. والمكاتب بحق السيد والحجر على مشتري الشخص الذي اشتراه لحق الشفيع فالهمم ان الحجر لحظ الغير لا يتعين في الحجر على - [00:13:32](#) الانسان لحظ الغرماء. بل هو انواع النوع الثاني من انواع الحجر الحجر لحظ نفسه يعني لحق المحجور عليه وهو الحجر على الصغير والسفيه والمجنون وذلك باقامةولي عليه يتصرف في ماله بالاحسن - [00:14:05](#)

الحجر على الحجر بحظ النفس والحجر على الصغير والسبيه والمجنون وذلك باقامة باقامةولي عليه يتصرف في ماله بالاحسن كما قال عز وجل ولا تؤتوا السفهاء اموالكم وقال ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن - [00:14:34](#) وقوله رحمة الله ومن لزمه دين مؤجل لم يجز مطالبتة به اعلم ان المدين لا يخلو من اربع حالات الحالة الاولى ان يكون معدما لا شيء عنده فهذا يحرم طلبه ومطالبته - [00:14:55](#)

يحرم طلبه يعني يقول اعطي وطالبتة عند القضاء او عند القاضي بل يجب انتظاره لقول الله تعالى وان كان ذو عشرة فنظرة الى ميسرة. يعني فالواجب نظره الى ميسرة اي انتظاره الى ميسرة - [00:15:21](#)

والحال الثانية ان يكون ماله ان يقول ما له اكثر من دينه فيؤمر بوفاء الدين ولا يجوز له ان يماطل في الوفاء لقول النبي صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم. يحل عرضه وعقوبته - [00:15:40](#)

والحال الثالثة ان يكون ماله يعني ما عنده من المال مساوايا لدينه فكالذى قبله اي انه يؤمر لماذا؟ بالوفاء فيما سبق والحال الرابعة ان يكون ماله اقل من دينه كما لو كان عنده خمسون الف ريال وعليه مئة الف ريال - [00:16:12](#)

فدينه اكثر من ماله فهذا يحجر عليه يعني يحجر الحاكم عليه بشرطين الشرط الاول ان يكون الدين حالا فان كان الدين مؤجلا لم يجوز الحجر عليه لان الاجل حق للمدين - [00:16:41](#)

لا يحل طلبه الا بحلوله والشرط الثاني ان يطلب ذلك الغرماء او بعضهم لان الحجر على المفلس انما يحجر عليه بشرطين. الشرط الاول ان يكون الدين حالا - [00:17:04](#)

فان كان الدين مؤجلا لم يجوز الحجر عليه. فلو كان الدين الذي يحل بعد سنة لا يجوز ان يحجر عليه قبل حلول الاجل. لان الاجل حق للمدين والشرط الثاني ان يطلب ذلك الغرماء - [00:17:27](#)

حتى لو كان الدين حالة ولم يطلبوا فان الحاكم لا يحجر عليه قال رحمة الله ومن لزمه دين مؤجل لم يجز مطالبتة به لانه لا يلزم اداوه قبل اجله لان الاجل حق للمدين - [00:17:43](#)

قال ولا يجوز الحجر عليه به لماذا؟ قال لانه لا يستحق المطالبة به. الا بعد حلول الاجل فلم يملك منه من التصرف في ماله بسببه اذا

لا يجوز للدائن ان يطالب ولا ان يعني لا يجوز له ان يطالب الحاكم بالحجر عليه قبل - 00:18:02

لحلول الاجل لان الاجل حق لمن؟ للمدين. نعم رحمة الله من اراد سفرا يحل دينه قبل قدمه منه فلغريمه منعه الا برهن او ضمرين مليء لانه ليس له تأخير الحق عن محله. وفي السفر تأخيره. طيب يقول فان اراد سفرا الضمير يعد على المدين. ان -

00:18:28

سفرا يحل دينه قبل قدمه منه يحل الدين قبل قدمه. كما لو اراد مثلا ان يسافر لبلد لمدة اربعة اشهر والدين يحل بعد شهر فهمت المدين عليه دين. دينه هذا يحل بعد شهر - 00:18:54

فاراد ان يسافر سفرا لن يقدم لن يرجع الى البلد الا بعد ثلاثة اشهر او اربعة اشهر هذا معنى قوله يحل دين قبل قدمه فلغريمه اللام هنا للباحة منعه يعني من السفر - 00:19:15

الا برهن او ظمرين مليء. يعني الا ان يوتق هذا الدين برهن او بضمير يعني بكثير مليء والمليء هو القادر بماه وقوله وحاله. قال لانه ليس له تأخير الحق عن محله - 00:19:32

ليس للمدين ان يؤخر الحق عن محله وسفروا هذا اذا كان يحل الدين في اثنائه معناه انه سيؤخر قضاء الحق وفي السفر تأخيره. نعم. احسن الله اليك قال رحمة الله وان لم يكن كذلك ففيه روایتان. احداهما له منع لان قدمه عند المحل - 00:19:52

متيقن ولا ظاهر فملك منعه منه. وهذا هو المذهب وهو الصحيح ان له ان يمنعه حتى لو قال الدين يحل بعد شهرين بعد الشهر وانا سارجع قبل حلول الدين فيقال ان قدمه غير متيقن. فقد يستمر في السفر. نعم - 00:20:17

احسن الله لقاء رحمة الله والثانية ليس له منعه. لانه لا يملك المطالبة به في الحال. ولا يعلم ان السفر مانع منها عند الحلول. فاشبه سفر قصير اذا الصواب الرواية الاولى - 00:20:41

رحمة الله وان كان الدين حالا والغريم معسر. لم تجز مطالبته لقول الله تعالى وان كان ذو عشرة فنونه الا ولا من قول ان كان الدين حالا ان اذا كان مؤجلا من باب اولى اولا لان الاجل لم يحل وثانيا ان الغريم - 00:20:56

معسر احسن الله لقاء رحمة الله ولا يملك حبسه ولا ملازمته. لانه دين لا يملك المطالبة به. فلم يملك به ذلك كالمؤجل فان كان ذا صنعة فيه روایتان. احداهما يجبر على اجراء نفسه. لما روي ان رجلا دخل المدينة. وكان ذا صنعة يعني المدينة - 00:21:18

المعجم قال فان كان الدين حالا والغريم معسر هذا الغريب اذا كان له صنعة حرفه ونحوها هل يجبر او لا يجبر؟ نعم قال رحمة الله فان كان ذا صنعة فيه روایتان. احداهما يجبر على اجراء نفسه لما روي ان رجلا دخل المدينة وذكر ان وراء - 00:21:41

مالا فداینه الناس ولم يكن وراءه مال. فسماه النبي صلى الله عليه وسلم سرقا وباعه بخمسة ابعة وروى الدارقطني نحوه. وفيه اربعة ابعة والحر لا يباع فعلم انه باع منافعه. ولأن الاجارة عقد معاوضة فجاز ان يجبر عليه كبيع ما له - 00:22:03

لكن الحديث فيه ضعف لكننا نقول يجبر على اجراء نفسه لوفاء الدين يعني لو ما دام انه يتمكن من وفاء الدين بحرفه او صنعة او نحوه فما لا يتم الواجب الا به فهو - 00:22:26

واجب احسن الله الي قال رحمة الله والثانية لا يجبر لاما روى ابو سعيد ان رجلا اصيب في ثمار ابتاعها فكتير دينه قال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه. فتصدقوا عليه فلم يبلغ وفاء الدين. فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم -

00:22:40

الا ذلك رواه مسلم ولانه نوع تكسب فلم يجبر عليه كالتجارة. نعم ولا منافاة يعني حديث الذي قال تصدقوا اي لا منافاة عيناينا في الرواية الاولى لان اولا لان هذا الرجل الذي - 00:23:02

اه قد وفى شيئا من الدين بخلاف الاول المعدم وثانيا انه يحمل على ان هذا الرجل ليس عنده صنعة او حرفه ثم ايضا ليس بالحديث ما يدل على ذلك اثباتا او عدما - 00:23:18

وما دام ان الحديث لا يدل على آثارات بقى يا نعمة اثبات وجود الصنعة او عدمها فالاصل انه لا يستدل به. لان القاعدة ان النص او الدليل اذا تطرق اليه الاحتمال - 00:23:35

به الاستدلال. فالصواب انه يجبر على ايجارة نفسه بل متى كان الانسان عنده حرفة وصنعة وعليه نفقة واجبة اجبر. يعني لو كان له زوجة واولاد واقارب ويتمكن من الانفاق عليهم بصنعة او حرف - [00:23:51](#) -  
فيجب عليه ولا يقال انه يجلس هكذا عاطلا ولا ينفق عليهم لانه معدم بل يجب عليه ان يفعل الاسباب. نعم احسن الله اليك نقف  
على قوله - [00:24:11](#) -